
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الملتقى الدولي
للمذهب المالكي
الطبعة الرابعة عشرة
أيام 23 ، 24 و 25 رجب 1439 هـ
الموافق 10 ، 11 و 12 أفريل 2018 م
بدار الثقافة الأمير عبد القادر عين الدفلى
وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف
ولاية عين الدفلى

مستويات الإشكال المنهجي في الدراسات المقاصدية المعاصرة

– مقاربة إبستمولوجية ومدخل إشكالي–

« المؤتمر الدولي للمذهب المالكي: الاتجاه المقاصدي في المذهب المالكي

23 – 25 / رجب / 1439 هـ

11 – 12 / أفريل / 2018 م»

إعـــداد:

د. أحمد ذيب

أستاذ المناهج بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)

Ahmed25dib@gmail.com

[illegible]

الدكتور أحمد ذيب

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر

ملخص المداخلة:

تُحِيلُنَا المُعَايَنَةُ التَاريخِيَّة للتأليف الأُصُوليّ على أنَّ الإمام الشَّاطِبي قَدْ أَحْدَثَ بـ «مَوَافقَاتِه» انْعِطَافًا جَوْهَريًا في مَسَارِ الفِكْرِ الأُصُوليّ، فشَرَعَ للمُتَفَقِهَة مَوْرِدًا عَذْبًا، وارتادَ لَهُم طريقًا نَهِجًا، فَأَلْهَمَ الأَقْلاَمَ، واسْتَفَزَّ القَرَائِحَ.

فَمَا إِنْ اكْتَشَفَ النَّاسُ كِتَابَه النَّدِيَّ حَتَى أَقْبَلُوا عليه إقْبَالَ الفَصِيلِ على الرَّضَاعِ؛ يَسْتَنْطِقُون أَسْرَارَه، ويَسْتقْصُون مَعَالِمَه؛ إِدْلاَلاً مِنْهُم عَلَى مَسْلَكٍ مُتَوَارَثٍ، وانْتِجَاعًا لِطَرِيقٍ سَابِلٍ مُتَعَارَفٍ، فَبَذَلُوا فِي ذَلِكَ غَايَةَ المَقْدُورِ إلى أَنْ ارْتَسَمَتْ مَبَاحِثُهُ، واستَبَانتْ غاياتُهُ، وانْتَظَمَتْ رِجَالاَتُه وأَعْلاَمُه.

وقد كَانُوا في ذلك مُوَّجَهِّينَ **بالمَسَالِك التَاريخِيَّة والوَصْفِيَّة**، التي تَتَلاءم وَطَبِيعَة المَرْحَلَة الاكْتِشَافِيَة في كل عِلْمٍ حَادِثٍ؛ فالمَرْحَلَةُ الوَصْفيَّة هي مَرْحَلَةُ «اكْتِشَاف» كَمَا يُسَمِّيهَا «هُومَانَزْ»[1].

ونَظَرًا لِحَيَوِيَّة عِلْمِ المَقَاصِد ومُرُونَتِه فَقَد تَطَوَّحَ في أَرْجَاءٍ مَعْرِفيّةٍ رَحْبَة، كالسِيَاسَة، والاقتِصَادِ، والبِيئَةِ، والطِّبِ، والأَخْلاَقِ، ونَحْوِهَا؛ فَازْدَانَتْ مَوْضُوعَاتُه، واتَّسَعْتْ مَبَاحِثُه.

أَمَّا في الرَّاهِن فيُمْكِن القَوْل: إنَّ الدَّرْس المَقَاصِدي يَشْهَدُ حَالَةً مِن التَعَثُّرِ والالتِيَاثِ، بِسَبَبِ طُغْيَانِ المَنَاحِي التَاريخِيَّة والوَصْفِيَّة على حِسَابِ

(1) Homanc.The Nature Of Social science.Harcourt.new York.1967.P7

غَرَضِ النَّقْدِ والتَقْوِيم، فَغَدَتْ مَوْضُوعَاتُه تُعْرَضُ عَرْضًا هو أَقْرَبُ إلى التَارِيخِ منه إلى التَكْوِينِ المُبْتَكَرِ، والتَجْدِيدِ المُسْتَأْنَف.

وإذا كانَ الوَصْفُ هُو مِعْيَار وُجُود العِلْمِ أو إمْكَانِيَتِه أَصْلاً، فإنَّ تَقَدَّمَه وتَطَوَّرَه مُتَوَقِفٌ بالأَسَاسِ على إيضَاحِ مُشْكِلاَتِه، ودَفْعِ الظَنُّونِ والأَوْهَامِ عن مَسَائِلِه، وتَقْويَةِ الثِّقَةِ به.

ومِنْ هُنَا تَأْتِي هَذِه الوَرَقَة لتُحَاوِلَ تَحْدِيد مُسْتوَيَات الإشْكَالِ المَنْهَجِي في الدِّرَاسَات المَقَاصِدية المُعَاصِرة، اعتِمَادًا على المُقَارَبَات الابستمولوجية، التي تَهْدِفُ في الأَسَاسِ إلى مُعَايَرَة المَعْرِفَة العِلْمِيَة، وتَفَحُّصِ أَنْسَاقِهَا المَنْهَجِية.

ولِمُقَارَبَة هَذِه القَضَايَا العِلْمِيَة سَوفَ تَجِيءُ مَضَامِينَ هَذه الوَرَقة البَحْثِيَة في المَحَاوِر الآتية:

- المحور الأول: سؤال المصطلح
- المحور الثاني: سؤال النَّسَق.
- المحور الثالث: سؤال المنهج

مفتتح:

يقودنا الاستحضار التاريخي لنشأة العلوم إلى القول بأنَّ الأنساق المعرفية غالبًا ما تشهد لحظة تخلّقها حالة من الإغماض والاعتياص، فكل «موضوع على الافتتاح قد يتطرّق إلى مبادئه بعض التَّشْبيجُ»[1]، ثم يتدرج بعد ذلك نحو الاتساق والانتظام، أين تصل فيه المعرفة إلى مرحلة البناء النَّسَقي

(1) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج2، ص177. ويقول هسرل: «ومن المعترف به كذلك أنَّ العلوم كلها ناقصة، بما في ذلك العلوم المضبوطة التي نعجب بها أيُّمَا إعجاب، فهي من جهة ناقصة بسبب الأفق اللانهائي للمشاكل القائمة بغير حل، ولها من جهة أخرى عيوب عديدة في مضمونها». يُنظر: هسرل، الفلسفة علما دقيقا، ترجمة: محمود رجب، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002، ص25.

القائم على مجموعة من البديهيات والتوافقات، أو ما يُسَمَّى بـ«المرحلة الأكسيوماتيكية» في العلم.

ولا يخفى أنَّ معيار «العلمية» في أيّ نسق معرفي يكمن في مدى قدرته على تجاوز عقباته المعرفية، وتخطي مشكلاته الابستمولوجية، وهذا ما عَنَاهُ الإمام القرافي حينما دعا أرباب المذاهب إلى ضرورة «تَفَقُّد مذاهبهم»[1].

وإنَّ التزايد المستمر للتأليف المقاصدي يُحِيلُنا ـ بالضرورة ـ إلى ارتياد مسالك النقد والمراجعة، وتحسّس مواطن التقويم والمحاورة، طلبًا لتعزيز مسالكه الإجرائية، ورَغْبَةً في تقوية الثقة بأدواته المنهجية.

وكيف نرجو أن يَتَقدَّم علم المقاصد، أو سواه من العلوم الإسلامية دون أن تتضح أسئلته المنهجية الكبرى المتصلة بأصول العلم ونواظمه.

بل إنَّ الإمام الشاطبي ـ وهو حاملُ لواء المقاصد ومَالِكُ مملكتها ـ جعل حقًا على مَن نظر في كتابه أن يهتم بتميم نواقصه، وإقامة أَوَدِه[2]، إيمانًا منه بأنَّ «السَّابق وإن كان له حَقُّ الوضع والتأسيس والتأصيل، فللمُتأخر النَّاقد حق التتميم والتكميل»[3].

ومن الطبيعيّ أن يَظْهَر الحَدِيث عن الإشكالات المنهجية في علم المقاصد مُتَأَخِرًا عَن بَحْث مسائل العلم نَفْسِه؛ فهذا هو حال العُلوم كُلِّهَا، حيثُ يَتَجِهُ اهتِمَامُ العلماء إلى صناعة المصطلحات وتقرير المسائل، فإذَا ما انحازتْ الموضوعات المعرِفِية إلى بعضها البَعْض وتَشَكَّلَتْ الأنْسَاقُ

(1) يُنظر: القرافي، الفروق، ج2، ص109.

(2) الشاطبي، الموافقات، ج1، ص13. ويضيف في الاعتصام: « فالإنسان ـ وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علما ـ لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عيانا، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم»

(3) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج2، ص177.

والنَّوَاظِمُ، انْفَسَحَ المجال بعد ذلك لاختبار مبادئ ذلك العلم وفحص قيمته وحصِيلته الموضوعية، فالتَفْكِيرُ الابستمولوجيّ ـ كما يقول «جَانْ بياجِيه» ـ يولد دائما بسبب أزمات هذا العلم أو ذاك.

وقد استطاع علم المقاصد ـ طيلة مسيرته المعرفية ـ أن يتجاوز عدة عقبات معرفية ويجيب عن جملة من الأسئلة، ابتداء بسؤال القطع، ومُرُورًا بسؤال التفعيل والتشغيل، وانتهاء إلى سؤال العلمية.

أما الوقت الراهن فهو إبَّان النقد والمراجعة، فإنَّ لكل حالة لَبُوسَهَا، ولكلٍ مقام مَقاله.

وليس القصد من هذه الدراسة المختصرة استيفاء النَّظر في مشكلات المقاصد ومنعطفاتها، واستقصاء البحث عن أسئلتها وشواغلها، فهذا إعضالٌ لا يبوء بحمله إلا لفيف من الباحثين، وإنما هي جمل تجري مجرى الأساس والتوطئة رمت من خلالها التنبيه إلى بعض المستويات الإشكالية في الدرس المقاصدي المعاصر، اعتمادا على المراحل الطبيعية لتشكّل العلوم والأنساق المعرفية؛ ابتداء بالمصطلح، ومرورا بالنَّسق، وانتهاء بالمنهج.

وهي في النهاية وجهات نظر غير ملزمة ولا متعينة، وأنَّى لها أن تكون كذلك، والبحث في المقاصد يتسم بالنسبية والتاريخية، الأمر الذي يجعل الضبط المنهجي في دراستها والخروج بتعميمات بصددها أمرا أكثر صعوبة مقارنة بدراسة القضايا الأصولية أو الفقهية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

كان المُؤَمَّل من علم المقاصد منذ نشأته ـ وقد حمل راية الإنقاذ والتَنْجِيَة ـ أن يكون نسَقًا علميًا دقيقًا، ينهض بعلم الأصول ويُزيل داجية الغموض عن موضوعاته ومسائله.

والآن وبعد أن تراكمت الدراسات والأبحاث في هذا الميدان المعرفي يحقّ لنا أن نتساءل:

ـ هل نجح هذا العلم في تأدية الدور التصحيحيّ الذي ظهر من أجله؟

ـ هل يمكن الحديث عن أزمة منهجيّة في ميدان المعرفة المقاصدية؟

ـ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي مستويات الإشكال المنهجي في هذه الأزمة؟

هذه هي أهم التساؤلات التي تتوكأ عليها الدراسة بيانًا وايضاحًا.

فرضية الدراسة:

تصدر هذه الدراسة عن جملة من الافتراضات التي يعمل البحث على تأكيدها والإشارة إلى مصداقيتها:

أولا ـ تفترض هذه الدراسة ـ كما هو مختار لفيف من العلماء كالقنوجي[1] وابن عاشور ـ **علمية علم المقاصد**، مُتَجَاوِزَةً بذلك السؤال النَّظري حول ما إذا كان معرفة مكتملة العلمية أم لا [2].

ثانيا ـ تُقَدِّر الدراسة أنَّ النَّظر المَقَاصِدي المعاصر يَشْهَدُ حَالَةً مِن التَعَثُّرِ والالتِيَاثِ في مستويات مختلفة (المصطلح، النَّسق، المنهج)؛ وذلك بِسَبَبِ طُغْيَانِ المَنَاحِي التَاريخِيَّة والوَصْفِيَّة على حِسَابِ غَرَضِ النَّقْدِ والتَقْوِيم.

ثالثا ـ أنَّ إعادة بعث الدرس المقاصدي لا يتم إلا عبر إعادة الاعتبار للتفكير المنهجي، ذلك أنَّ نظرية المقاصد ما هي إلا مقاربة منهجية جاءت في سياق ترقية أصول الفقه من «حضيض الظن والحسبان إلى يفاع القطع والاستيقان».

(1) يُنظر: القنوجي، أبجد العلوم، ج1، ص138، عن محمد بولوز، مقاصد الشريعة وأهدافها، مجلة أصول الدين، ص176.

(2) يقول الريسوني: «علم المقاصد آخذٌ في التبلور والاستقلال والتميّز، وقطع أشواطا وبلغ حدا لا رجعة فيه». محاضرات في مقاصد الشريعة، (الرباط: دار الأمان، ط1، 2009)، ص269.

منهج الدراسة وآلياتها:

وفي تقَصِّينَا لفروض الدراسة وإجابتنا عن أسئلتها المطروحة نجد أنه من المهم مقاربة الموضوع بطريق ثنائي المسلك:

أولا ـ المسلك النقدي: باعتباره يعرض لأهم اتجاهات البحث في الدرس المقاصدي في صورة مراجعة نقدية.

ثانيا ـ المسلك البنائي: يسعى طامحًا إلى تقديم بعض المقترحات المنهجية لمعالجة الاختلالات المرصودة.

الهدف من الدراسة:

بدأت الحاجة تتزايد لبناء أسس منهجية لعلم المقاصد، لمنع عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها، وكذا الحد من الإغراق في التاريخانية والوصفية.

وتهدف هذه الدراسة **أولاً** إلى إجراء فحص منهجي لمسيرة علم المقاصد، بغية تبصّر أنساقه ومديّاته.

وتهدف **ثانيًا** إلى تحسّس مَكَامِن الضعف فيه.

وتهدف **ثالثًا** إلى اقتراح مجموعة من المعالم الهادية إلى تقويمه وترشيده.

تنظيم الدراسة:

إنَّ المتأمّل في النشأة الطبيعية للعلوم النَسَقية من حيث كونها «عِلمًا» يجد أنه يتوكأ على ثلاثة أركان هي على الترتيب[1]:

ـ المصطلح.

ـ والقاعدة.

ـ والمنهج.

وطوعا لذلك، فإنَّ مضامين هذه الدراسة ستجيء في ثلاث مستويات وفقا لما ذُكِر سواء بسواء.

---

(1) يُنظر: فريد الأنصاري، المصطلح الأصولي، ص49.

سوابق البحث:

بالرغم من غزارة التأليف المقاصدي وتنامي الكتابة فيه، فإنَّ الجانب النقد المنهجي ظَلَّ مُهَتَضَم الجانب، مَهْجُور العناية، مَغموط الحَقّ. وهذا الحكم ليس خاصًا بعلم المقاصد فحسب، بل يكاد يكون عامًا في جميع ميادين العلوم الإسلامية، حيث يشره أكثر الباحثين إلى الكتابة في الموضوعات ذات المنحى التاريخي والوصفي، مع إغفال ظاهر لواجب النَّقد والمراجعة المنهجيّة.

يقول قطب الريسوني: «إنَ استثمار المقاصد في الفكر والاجتهاد والفتوى، يحتاج إلى تفقد أهل الصناعة، ونقد المتخصصين البارعين، وهذا مجال بحثيّ بكر ينبغي تُمهّد قواعده، وتُذلّل عوائده، لبناء خطاب نقدي مرشد للمدّ المقاصدي المتنامي كمًا وكيفًا» [1].

ومِمَّا وقفت عليه واستأنست به في هذا السياق:

ـ **حسان الشهيد**، الخطاب المقاصدي المعاصر ـ مراجعة وتقويم ـ، وهو من مطبوعات مركز نماء 2013.

ـ **عبد القادر بن حرز الله**، «ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي»، وهو مقال منشور بمجلة الإحياء، ع5، س1423/2002، (ص312ـ 320). وقد اعتبر ثبات المنهج ظاهرة مرضية في البحث المقاصدي، ولعله يقصد الرتابة والركود في الموضوعات والأدوات والإجرائية، وإلا فإنَّ «ثبات المنهج» يعد عنصرًا ضروريًا في استقرار المعرفة.

ـ **عبد المجيد الصغير**، المعرفة والسلطة في التجربة الإسلامية، قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م.

ـ **يوسف حميتو**، تكوين ملكة المقاصد، دراسة نظرية لتكوين العقل المقاصدي، من مطبوعات مركز نماء 2013.

---

(1) قطب الريسوني، آفاق البحث المقاصدي، ص38

رؤية تقويمية لواقع الدرس المقاصدي:

إنَّ تحديد الظروف التي ظهرت فيها فكرة المقاصد يعيينا كثيرا على تفهّم تفاصيل التكوين المعرفي لهذا الفرع العلمي، كما تحيلنا إلى اختيار الخصائص الابستمولوجية المناسبة في تحقيق هذه المقاربة.

ولست أقصد بـ«الظروف» الجانب التاريخي المُجَرَّد، بل تاريخ الأفكار والانعطافات المنهجيّة، التي هي بمثابة العلامات الهادية والشارات المفصحة عن مكامن التخلّق، ومسارات التطور.

إنَّ التقصيّ التاريخي لظهور القول المقاصدي يدل على أنها نشأت كفكرة جزئية ضمن مبحث القياس في أصول الفقه، عند تقسيم الأصوليين للعلة بحسب قصد الشارع، وأنها ضروريات وحاجيات وتحسينيات، ثم اتسع القول فيها حتى عُدَّتْ نظرية وشرطًا في العملية الاجتهادية، إلى أن وصلت مرحلة «العلمية» مع الإمام الطاهر بن عاشور[1].

غير أنه وبعد أزيد من قرن من اكتمال هذا المسار التطوري الارتقائي، يحق لنا أن نتساءل: هل استطاع الكُتَّاب المقاصديون أن يتجاوزوا بالمعرفة المقاصدية مرحلة الإعلان والاكتشاف والتبشير إلى فضاء التشغيل والابتكار؟

قد لا يطول التفكير قبل القول: إنَّ الكتابة المقاصدية المعاصرة لم تتجاوز ـ في الجملة ـ ثقافة المداخل والمقدّمات (الكتابة التمهيدية)، حيث ظلّت تعرض الموضوعات المقاصدية عَرْضًا هو أَقْرَبُ إلى التَارِيخِ منه إلى التَكْوِينِ المُبْتَكَرِ، والتَجْدِيدِ المُسْتَأْنَفِ.

وما تم إضافته لا يعدو أن يكون إضافات ضئيلة تستهدف بعض الموضوعات الجزئية في هذا العلم الواعد.

---

(1) يُنظر: معتز الخطيب، الوظيفة المقاصدية: مشروعيتها وغاياتها، ص2، ومحمد بن نصر، مقاصد الشريعة بين حيوية الفكرة ومحدودية الفعالة، ندوة عالمية عن مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، ماليزيا، ص63.

ومع أنَّ القول المقاصدي تأسَّسَ نتيجة لقصور منهجي في علم الأصول[1]، إلا أنَّ مقاربته بالمنهجية القديمة (التاريخية والوصفية)، أحالته إلى نقطة البداية، فأضحى علمًا مدرسيًا يُدير المعرفة دون أن يسعى إلى إنتاجها.

المحور الأول: إشكالية الاصطلاح

لا مِرْيَة في أنَّ «المصطلح» كان ولا يزال الجهة الفاعلة في صناعة المعارف وتأسيس العلوم، وذلك بحُسبانه **أحدَ شقيّ المعرفة**؛ فالبناءُ المعرفيّ لأيِّ علم من العلوم يسير وفق طَرِيقٍ ثُنَائِيّ المَسلك، يلتئمُ فيه التعبير مع التفكير، وتمتزج فيه الذهنيات باللِّسانيات، أو على حَدِّ اصطلاح المناطقة«التَصوُّرات والتَصْدِيقَات».

ولا يمكن استيفاء النَّظر في علم المقاصد على وجه التحقيق إلا بعد اتقان معاني عباراتها على التفصيل، ذلك أنَّ «المصطلح» ـ حسب تعبير ابن عاشور ـ هو القوّة النَّاطقة الصَّالحة لاستفادة المعارف وإفادتها[2]. وحسب «فيستر» فإنَّ العلم لا تحصل له صفة النَّسَقية إلا إذا احتوى على أنساق مصطلحية [3].

فَصَحَّ بهذا الاعتبار أن يُقال: إنَّ المصطلحات هي فَرَشٌ علمي ضروري لا مَعْدَى عنه في التعاطي مع موضوعات العلوم، واكتشاف مكامن قوتها وضعفها، ومن «**لا يُحيط بها عِلْمًا لا ثقة بما عنده**» [4].

---

(1) نشأ القول المقاصدي في سياق تخليص الجهاز الأصولي من الظنية، التي حدت من دوره الوظيفي في تدبير الخلاف الفقهي، وهو ما شكل إعادة صياغة للأصول على أسس قطعية.

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية، عام1984)، ج1، ص413.

(3) فيستر، 1981، ص85. عن خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 1434 ـ 2013، ث15.

(4) من كلام الفخر إسماعيل البغدادي، يُنظر: علاء الدين المرداوي (ت885هـ)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ت: عبد الرحمن الجبرين وآخرون، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1421 ـ 2000، ج1، ص271.

يقول الدكتور عبد السلام المسدي: «فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته، متى فسدت فسدت صورته، واختلت بُنيته، فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته ـ إلى أن قال ـ ومن كل ما سلف يتجلى أنَّ الوزن المعرفي في كل علم رهينٌ مصطلحاته؛ لذلك نُسَمِّيها أدواته الفَعَّالة؛ لأنها تُوَلِّده عضويًا، وتُنشئ صرحه، ثم تصبح خلاياه الجنينية التي تكفل التكاثر والنَّماء»[1].

ونحن إذا ما جئنا إلى واقع الدرس المصطلحي استطعنا تسجيل الإشكالات الآتية:

1 ـ 1 ـ مشكلة التعريف:

من المؤسف أن يظلّ مصير «التعريف» في الدراسات المقاصدية مُرْتَهنًا بين مسلكين لا يتجاوزهما: مسلك الإهمال، ومسلك الاعتذار، فالمُؤسِّسُون لعلم المقاصد ـ كما هو ظاهر من تصانيفهم ـ لم يقصدوا إلى وضع تعريف للمقاصد على سبيل الحَدِّ المُطابق للمحدود، مُجْتَزِئين في ذلك بالتعريف «الإجرائي» الذي يُعْنَى بالمَنَاحِي العملية دون أن يقصد إلى استيفاء الشرائط الحدودية.

وأما المتأخرون فانشغلوا بالاعتذار عن صنيع المتقدمين بضروب من التأويل والتخريج.

وهكذا قُدِّرَ لعلم المقاصد ـ عبر مسيرته الطويلة ـ أن يظل خِلْوًا من تعريف معياري جامع؛ فاختلطت بذلك اتجاهاته، والْتَاثَتْ مسالكه.

وليس يَصِحُّ ما دعا إليه أحد الباحثين من تعريف المقاصد الشرعية بتعريف أصول الفقه نفسه، فيجيء التعريف علم المقاصد حسب رأيه بأنه: القواعد التي يُتَوَسَّلُ بها إلى استنباط الأحكام من الأدلة [2].

(1) المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، (القاهرة: الدار العربية للكتاب)، ص11 ـ 12.

(2) ينظر: أحمد بنيني، تعريف المقاصد الشرعية، تحليل ومقارنة، مقال منشور بموقع مركز نماء للدراسات، ص19

وحجته في ذلك: أنَّ المقاصد الشرعية ظلت جزءا لا يتجزأ من المعرفة الأصولية، الذي مثَّلَتْ المقاصد رافده الثاني، ذلك أنَّ أصول الفقه يشمل على جانب نقلي (تُمَثِّلُه قواعد العموم والخصوص والمطلق والمقيد، والمجمل والمبيّن) ويشتمل على جانب عقلي، ويتمثل في المقاصد (متمثّلة في مبحث القياس والمصالح والاستحسان) [1].

وليس في الوُسْعِ ـ والمجالُ غير منفسح ـ أن أُحاجَّ هذا الباحث فيما طرحه، غير أنْ يُقال: إنَّ النَّظر الأصولي مُبَايِنٌ للنَّظر المقاصدي، في عِياره، وشروطه، ومَدِيَّاتِه، فكيف يصح تأسيسهما على بناء واحد!

إنَّ الوحدات المصطلحية إذا ما دَلَّتْ على مفاهيم مختلفة استوجب ذلك أن تستقل بجهازها المصطلحي، فالمناطقة ـ على سبيل المثال ـ شكّلوا لغتهم النَّظرية وأبعدوها عن الدَّوال والمفاهيم النَّحوية، حتى أصبحت نفس الوحدة المصطلحية تُستعمل في المنطق بمعنى، وفي الصناعة النحوية بمعنى مغاير، فما يُسميه سيبويه «الكلم» يُسميه الفارابي «الألفاظ الدَّالة»، وما يُسميه سيبويه «الأفعال»، يُسميه الفارابي «الكلم».

وقد أشار ابن تيمية إلى استقلالية اللغة النظرية المنطقية عن نظيرتها النحوية بقوله: «هذا مِمَّا اعترف به المنطقيون وقسَّموا الألفاظ إلى اسم وكلمة وحرف يسمى أداة وقالوا المراد بـ « الكلمة » ما يريده النحاة بلفظ الفعل»[2].

1 ـ 2 ـ مشكلة الهُويَّة:

بالإضافة إلى الدور التأسيسي الذي يضطلع به المصطلح في بناء المعرفة وفق أنساق منتظمة ومسارات واضحة، فهو كذلك يؤدي دور الحَامي لحوزة العلوم والمعارف، الذَّائِد عن حقيقتها وحُرمتها، فهو بمثابة الجهاز المناعي للكيان المعرفي؛ به يُستدل على مَنَعَة العلم وحَصانته.

---

(1) (م، ن)، ص19

(2) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، (بيروت، دار المعرفة)، ص34. وكذا الرازي، التفسير الكبير، (بيروت، دار إحياء التراث، ط3، 1420)، ج1، ص63.

وإلى هذا المعنى يُشير عبد السلام المسدي بقوله: «السجل الاصطلاحي هو الكَفُّ المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع، وحِصنه المنيع، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعًا إيَّاه أن يُلابس غيره، وحاظرًا غيره أن يلتبس به»[1].

وإنَّ النَّاظر في العلوم الإسلامية يجدها ـ في الغالب ـ مُصَانَةً عن الاختراق والتطاول، مَحْفُوظةً عن التَسوّر والاعتلاء؛ نظرًا لصلابة مصطلحاتها وتماسك مفاهيمها.

فبالرغم من الانفتاح المبكر على العلوم الكونية، والاغتراف من لغات متعددة (الفارسية واللاتينية والقبطية)، إلا أنَّها ظَلَّتْ عصيّة على التَسَوُّر والاختراق والاعتلاء.

وأما ما كان منها ضعيف المصطلح ـ كعلم التفسير والمقاصد ـ فقد كان عرضة للتركب والامتطاء في القديم والحديث.

وقد أخطأ في هذا الجانب فريقان:

فريق يشره إلى استلهام واستعارة المصطلحات والتعابير الغريبة عن سياق العلوم الإسلامية، سعيا إلى تبييئتها وتوطينها في الخطاب المقاصدي[2].

ولا يخفى أنَّ المصطلحات ذات طبيعة ذاتية مرتبطة بالمجال الدلالي الذي ظهرت فيه أول مرة، ولا يصح اقتطاعها من مرجعها الأصلي. ومن ظنَّ «أنَّ العالم قادر على أن يتحدَّث في العلم بغير جهازه المصطلحي، فقد حمَّله مالا طاقة له به، إلا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه»[3].

---

(1) المسدي، قاموس اللسانيات، ص11.

(2) مثال مصطلح (التأثيث) استعمله الأستاذ الخادمي في إحدى محاضراته حول علم المقاصد، وحينما سألناه عنه قال: إنه سمعه من أحد المتخصصين في علم الاجتماع فأعجبه.

(3) المسدي، قاموس اللسانيات، ص16

وفريق آخر: قنع بالحل الأسهل، فمزج لغة المقاصد بلغة الأصول، وهذا غير مقبول كذلك، فعلم المقاصد له تركيبته الخاصة ومجاله الفريد، وهما يأبيان عليه أن يُختَزَل في اللغة الأصولية أو أن يقبل في لبوسها.

1 ـ 3 ـ الغموض:

من عَلائِم ضعف علم التخاطب في أيّ علم من العلوم هو شيوع مرض العموم والغموض والإبهام؛ فالعلم هو عبارة عن لغة محكمة البناء على حد قول الفيلسوف الفرنسي «كونديالك Condillac: 1780»[1].

وإذا كان المفهوم يفتقر إلى الضبط الدلالي، لكونه يُحيل على مَعَاني متعدّدة يستعصي حصرها في لفظ مُحَدَّد؛ فإنَّ من المتطلبات الفارقة في المصطلح أن يكون في أعلى درجات انضباط الدلالة، فتعريفه نهائي لا يقبل انفتاحًا على الزيادة والنقصان، فكل لفظ فيه هو ركن من أركان المصطلح ولبنة في بنائه، فكلما أُضيف لفظ إلى التعريف أحال على ضابط جديد، ومن ثَمَّ على مصطلح مغاير[2].

وقد كان من تداعيات هذه الضبابية: الْتِيَاثُ التأريخ للفكرة المقاصدية، فبعضهم يعزوها إلى الصحابة، وبعضهم إلى التابعي إبراهيم النخعي، ومنهم إلى الحكيم الترمذي(عاش أواخر القرن الثالث)، ومنهم إلى القفال الكبير (ت365هـ)، ومنهم إلى الجويني(ت478هـ)، ومنهم إلى الشاطبي (ت790هـ) = وكل ذلك آيل بالأساس إلى عدم تحديد مصطلح المقاصد ومدلوله، وتحديد علاقته بالمفاهيم التي تحوم في حماه المصطلحي.

وقد كان الأجدر ـ قبل الذهاب إلى التأريخ ـ أن تُصْرَف العناية بالمصطلح المقاصدي تأسيسًا وتأصيلاً؛ إذ «لا ينبغي أن يُقدّم عليه تاريخ

---

(1) نقلا عن محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، الغرب الإسلامي، ط2، 1986، ص99.

(2) يُنظر: الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية

ولا مقارنة، ولا حكم عام، ولا موازنة، لأنه الخطوة الأولى للفهم السليم، الذي يبنى عليه التقويم السليم، والتاريخ السليم»[1].

1 . 4 . إهمال التطور الدلالي للمصطلح المقاصدي:

إذا دققنا النَّظر على مستوى غرض المصطلح، وهو ما يُميّز كل مصطلح عن المصطلح الآخر، وجدنا أنه مركب من عنصرين:

مادي ثابت، هو موضوع المصطلح.

ومعنوي متحول، وتمثله المدلولات الجديدة التي تهتدي بالمتغيّرات.

وحينما كانت المقاصد هي الخط الأول في تجسير الفجوة بين النَّص والواقع، فإنَّ الجهاز المصطلحي يشهد مدلولات جديدة، فكلما «اتسعت العقول وتَصَوُّرَاتها اتسعت عباراتها»[2].

إلا أنه وبلحاظ واقع الجهاز المصطلحي اصطلاح المقاصدي نجد أنَّه توقف عند اطلاقات المُؤَسِّسين كالشاطبي وابن عاشور، حيث تم الذهول عن التطوّر الدلالي للكثير من المصطلحات المقاصدية، مع أنَّ «الظروف والملابسات التي صيغت فيها لغة منهج المقاصد قد تغيرت تماما مما يستلزم تغيير بنية المنهج»[3].

ويؤكد هذا المعنى قطب الريسوني بقوله: «شَكَّلَ المصطلح المقاصدي في أطواره الأولى طفولة المقاصد، وعفوية انسياغها في التعبير الأصولي، لكنَّ هذا المصطلح شَبَّ علن الطوق، واستحصد مع استحصاد العلم، فسُبك في النَّسَق القاعدي، وصيغ في أشكال تركيبية مستحدثة، وشُحن بأبعاد إصلاحية وتربوية كانت تعكس السياق العصري للمقاصدي صاحب

(1) الشاهد البوشيخي، مصطلحات نقدية بلاغية، بيروت، دار الآفاق، ط1، 1982، ص13.

(2) ابن تيمية، الرد على المنطقيين،

(3) عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي، مقال منشور بمجلة الإحياء، ع5، س1423/2002، ص313.

الاستعمال، ومشربه الفكري الخاص؛ بل إنَّ بعض المصطلحات استوفى حَظَّه من النُّضْج والاستقلال، وأصبح راسخ الدلالة، صلب الاستعمال، نافق السُّوق، مُسْتَغْنِيًا عن الاعتضاد بسوابقٍ أو لواحقٍ لبيان المراد منه»[1].

ومن أمثلة ذلك: مصطلح «المصلحة» الذي ظَلَّ ثابت المعنى، مع أنَّ منعكساته النفسية الحالية تختلف تمامًا على منعكساته التي رافقت وضعه في علم المقاصد[2].

المحور الثاني: غياب النَّسَق (الوحدة النظامية)

يقول فخر الدين الرازي (ت606هـ): «إنَّ النَّاس كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن **ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة**، وفي كيفية معرضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، **ووضع للخلق قانونا كليا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع**»[3].

إنَّ هذا النقل عن الرازي يُحِيلُنا إلى قضية ابستمولوجية في غاية الأهمية، وهي أنَّ أيّ علم من العلوم إذا تجاوز مرحلة الاصطلاح واتسعت مساقاته، وتعدّدت مَدِيَّاته، احتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أكثر تنظيمًا وترتيبًا، وهي مرحلة التركيب المتجانس، أو ما يمكن الاصطلاح عليه بمرحلة النَّسَق (system)، وذلك حتى يكون التعامل مع الأنساق لا مع المفاهيم المعزولة والقضايا الشَّاردة.

والمقصود بالنَّسق هاهنا: الارتباط المنطقي بين الأفكار والمعارف المتعددة (مفاهيم ـ قضايا ـ إشكالات ـ قواعد ـ دلائل..)، بحيث تُشَكِّل في النهاية نظامًا معرفيًا متماسكًا ومستقلاً بذاته. وهذا ما يتساوق تماما مع طبيعة

---

(1) قطب الريسوني، آفاق البحث المقاصدي المعاصر، ص19 ـ 20

(2) عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي، ص319.

(3) الرازي، مناقب الإمام الشافعي، ت: أحمد السقا، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1406 ـ 1986)، ص57.

المنهجية الإسلامية التي لا تنظر إلى المعرفة كأجزاء متفرقة، بل تراها وحدة نظامية متجانسة يجمعها نظام متسق يتواصل فيه الجميع.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التساؤل عن النَّسق في البحث المقاصدي كان مُوَّجَهًا باعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول: موضوعي، فالدرس المقاصدي المعاصر يتميز عن سائر العلوم القريبة منه بعنصر «المعنى ـ Sens»، والمعاني بطبيعتها مستعصية يعوزها الضبط والتنظيم، وهذا ما يجعل منه «نوعًا دقيقًا من المعارف الإنسانية».

والاعتبار الثاني: وظيفي، فالمقاصد جاءت في إحدى غاياتها لمعالجة مشكلة التَشَظِّي والتجزئة في أصول الفقه، ولا يحسن بها أن تتلكأ في ميدانها النضالي.

ومن أجل أن يتحقَّقَ لعلم المقاصد نسقيته، يجب أن يشتمل على العناصر الآتية:

2 ـ 1 ـ الكلية:

يعتبر عنصر الكلية أحد أهم دعائم النَّسَق في أيّ علم من العلوم، فهي الإطار الذي يجمع الجزئيات والتفاصيل ضمن قانون كلي، ذلك أنَّ «ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها»[1].

وحينما كانت موضوعات المعرفة المقاصدية منفتحة على معارف مختلفة (السياسة، البيئة، الاقتصاد..) كانت أحوج إلى أن تضبط بقوانين هادية، وقواعد جامعة.

---

(1) الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، (الكويت: وزارة الأوقاف، ط2، 1405 ـ 1985)، ج1، ص65.

وأود أن أشير هنا: أنَّ سؤال النَّسَق هو أعم من سؤال التأصيل، فالأول عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط، وأما الثاني فهو يبحث عن إرجاع المسائل إلى إلى أسسها التي تبنى عليها.

2 ـ 2 ـ الترابط والانسجام بين مختلف الأفكار المقاصدية:

إذا كانت خاصية «الكلية» تضمن لنا تنظيم الجزئيات، فإنَّ عنصر «الترابط الانسجام» تضمن لنا تحديد العلاقات المتداخلة بين هذه القوانين بعضها ببعض.

إن الكتابة المقاصدية عمل بنائي ينطلق من الجزئي نحو الكلي، ومن الخاص إلى العام، فكل جزئي مقاصدي لا معنى له، إلا بالنسبة للكل الذي هو جزء منه، ومن ثم فإنه لا يمكن أن يُفهم إلا على مستوى الكل الذي يدخل في إطاره، ففهم أي نص مقاصدي لا يتأتى إلا إذا وُضع ضمن بنية المجموع، وأيّ اختلال بينهما يفقد النسق توازنه ومعالمه..

وهذا ما نلحظه في اختلاط موضوعات المقاصد وغاياتها، حيث امتزجت «مقاصد الشريعة» بـ«خصائص الإسلام ومحاسنه» من ناحية، وبـ«قيم القرآن الكبرى» من ناحية أخرى؛ نظرًا لما بين كل ذلك من عموم وخصوص. لكن المنهجية تفرض تمايز كل منهم لتخرج تلك البحوث من دائرة النقاش والفكر إلى دائرة الفقه والتأصيل.

2 ـ 3 ـ الوحدة والاتساق:

لا يولد العلم، ولا يستوي على سوقه إلا حين تكتمل له شروط ثلاثة: استقلال في الموضوع، ودقة في المنهج، وصحة في النتائج..

فالمقاصد في صورتها الراهنة عبارة عن منظومة معقدة لا تجري على نسق واحد، فهي بالتعبير المنظومي المعاصر أقرب ما تكون لما يُعرف بالمنظومة الشبكية المتعددة الأنساق والأبعاد، أي: أنه يمكن النظر إليها من

بُعد الضرورات والحاجيات والتحسينات على **نسق هرمي** تحتل فيه الضرورات قاعدة الهرم والحاجيات وسطه، والتحسينات قمته، ويمكن النظر إليها من بعد العام والخاص والجزئي على **نسق هرمي مقلوب**، تحتل فيه الجزئيات أسفل الهرم المقلوب وتبنى عليها أبواب الخصوصيات، ثم تبنى العموميات على الخصوصيات.

ويمكن كذلك النظر إليها من بعد الأسس على **نسق شجري** تحتل الأسس فيه موقع الساق من الشجرة والتفاصيل موقع الفروع، كأسس رشيد رضى العشرة، أو أسس القرضاوي السبعة، أو أسس العلواني الثلاثة، وكل ذلك جائز في التصور وكله عليه من الاستقراء أدلة، ولا يلزم من صحة أحد الأنساق المذكورة بطلان الآخر، وذلك مقتضى تعدد الأبعاد. وتعدد الأنساق والأبعاد أقرب للمرونة في التجديد والتطوير في البناء المقاصدي المعاصر المنشود [1].

المحور الثالث: إشكالية المنهج:

إنَّ أعضل المشاكل وأعمقها أثرًا في الدرس المقاصدي هي مشكلة المنهج، وهي محلّ النَّظر ومَنَاطُ السَّهم مِن الوَتر.

إنَّ سلامة المنهج شرط لازب في نجاح أي نسق معرفي، فمن خلاله تنخرط المعرفة في ميدان التفعيل والتشغيل، فكم هي «الأفكار القيمة التي لا يكون لها وجود إلا في الأذهان، بسبب عقم منهجي في تحويلها إلى واقع معاش، وذلك هو شأن المدن الفاضلة، والمثل العليا التي تغنت بها فلسفات ومذاهب وأديان كثيرة، ولكنها لم تتحول إلى واقع حضاري بسبب خلل في منهج التحويل في أغلب الأحوال»[2].

---

(1) ندوة عالمية عن مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، ماليزيا، ص203.

(2) عبد المجيد النجار، عوامل الشهود الحضاري، (بيروت، دار الغرب، ط1، 1999)، ص40، عن عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي، مقال منشور بمجلة الإحياء، ع5، س1423/2002، ص312.

وإذا كان القول المقاصدي عُنْوَانًا لتجربةٍ منهجيةٍ، وَغَرَضًا لتصحيحٍ معرفيّ، فإنه لا يحسن به أن يَتَعَثَّرَ في مضماره، أو يتنكَّبَ في ميدان نضاله؛ وإلا آل أمره إلى الجمود والتعقيد، وساقه مصيره إلى مصير علم الأصول من الركود والتجريد.

ومما يمكن تسجيله من أوجه الاختلال في الدرس المقاصدي المعاصر:

3 ـ 1 ـ الاستيسار وغياب الطرح الإشكالي:

ليس «الاستشكال» دليلا على علمية العلم فحسب كما يقول «المواق»[1]، وإنما هو كذلك مظهر من مظاهر تطوّر العلم ونضجه؛ فالإشكالات هي العرق النَّابض في كل نسق معرفي، وإذا ما ركدت ريحها وخبت مصابيحها كانت حينئذ عبئًا ثقيلاً على كواهل العلم.

وإذا كانَ الوَصْفُ هُو مِعْيَار وُجُود العِلْمِ أو إمْكَانِيَتِه أَصْلاً، فإنَّ تَقَدَّمَه وتَطَوَّرَه مُتَوَقِفٌ بالأساس على ايضاحِ مُشْكِلاَتِه، ودَفْعِ الظنُّون والأوهام عن مسائله، وتَقْويةِ الثِّقَةِ به.

وإنَّ النَّاظر في الأبحاث المقاصدية يجد أنَّ كثيرا منها يتعنَّى باستدعاء الإشكالات التي درسها المُؤسِّسُون، كسؤال الحجية، والعلمية، والتعليل، والقطع.. وهي كلها إشكالات ستاتيكية مُتَجَاوزة من الناحية المعرفية.

إنَّ التحديات الابستمولوجية التي يواجهها الدرس المقاصدي توجب على الباحثين أن يكون لهم فيه نظرٌ مستأنف، فيديروا أقلامهم في المدارات التي تخدم بحق المعرفة المقاصدية، فيتناولوها بالتحقيق ويُعالجونها بالإصلاح.

ومن ذلك على سبيل المثال: مبحث «الاستقراء» الذي ظَلَّ البحث فيه مقتصرا على محاولة الإمام الشاطبي دون أن يتعدّاه إلى معالجة الإشكالات

---

(1) ينظر: المواق، التاج والإكليل، ج6، ص261.

المستجدة التي تطعن في كونه دليلاً برهانيًا، كالمشكلة المنطقية والمشكلة النفسية وغيرهما..[1].

3 ـ 2 ـ مشكلة التَّتْريث:

لا ينبغي أن يُفهمَ من هذه العنونة: أننا ندعو إلى طرح التراث المقاصدي، أو استحلال الطعن فيه، بل إننا نعتقد جازمين أنَّ الأسلاف المُؤَسّسين ـ كالجويني والغزالي والشاطبي والعز والقرافي والشاطبي وابن عاشور وغيرهم ـ بلغوا من المقاصد قاصيتها، ومَلَكُوا من المحاسن ناصيتها.

وما مِن أحد يروم النَّظر في تجديد القول في علم المقاصد وربطه بمتطلبات عصره إلا ويستحثه الواقع على استلهام تراثهم الزاهر، واسترفاد تركتهم الجليلة.

إنما المقصود هو ذم التعظيم والانكفاء الذي لا يرافقه تحيين للأدوات المعرفية، ولا تنشيط وتقوية للوسائل..

3 ـ 3 ـ التجريدية (abstraction):

إنَّ التصور الإسلامي للمنهجية يقتضي الجمع بين المعرفة النظرية وتمثلاتها العملية، وذلك من خلال ربط المفاهيم الذهنية بالأغراض العملية. وقد بات معلوما أنَّ صعوبات العلوم الإسلامية تكمن في التفسير والتوظيف أكثر منها في الكشف أو التوصيف.

وبلحاظ الدرس المقاصدي نجد أنها أوغلت في التجريد، أن «البحث المقاصدي المعاصر بدأ يرواح مباحثه ومطالبه العلمية والمنهجية دون مغادرتها إلى فضاء التطبيق والتشغيل»[2].

---

(1) يُنظر: يونس صوالحي، الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، ع4، س1996م، ص82. عن القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي، مقال منشور بمجلة الإحياء، ع5، س1423/2002، ص317.

(2) الحسان الشهيد، الخطاب المقاصدي المعاصر، مركز نماء، 2013، ص22.

3 ـ 4 ـ التأليف المحوري (الدوراني):

إن الخطأ في المنهج يؤدي لا محالة إلى تطويل الطريق واعتسافه، وهذا ما يتجلى بوضوح في ظاهرة (التأليف المحوري)، وهذا راجع بالأساس إلى عدم وضوح الهدف. ويصدق عليهم ما قاله ـ «كلما مات مؤلف لبس ثوبه مؤلف آخر، وأطلق على مؤلفه اسما جديدا، فظن أن الطعام الواحد يُصبح أطعمة كثيرة إذا تعددت له الأسماء»[1].

وحتى يكون للاجتهاد المقاصدي أكثر موضوعية عليه أن يرتاد المنهج التكويني، لأن القضايا التحليلية تعتمد في الغالب على الأحكام القبلية (apriori)، بخلاف القضايا الاستقرائية تعتمد على الأحكام البعدية (aposteriori)

3 ـ 5 ـ استيلاء النزعة التاريخية:

استبدت النزعة التاريخية بمقاليد هذا العلم، حيث أهدرت طاقات بحثية في دراسة تراث أعلام لا نجد لهم نسبا بالمقاصد إلا على وجه الاعتساف والتكلف، وقد وصل الأمر في ذلك إلى حد التكرار والإملال[2]

مقاربة ختامية:

لا أبتغي في هذه الخاتمة ـ وكما جرت العادة ـ أن أعود إلى عرض ما عرضته، وإجمال ما فصلته، وإنما أُفضِّل التذكير والتنبيه على بعض كبريات القضايا التي تتطلب الكثير من البحث، وهي:

ـ ضرورة العناية بالمنهج، فهو السبيل الوحيد لإنقاذ المعرفة المقاصدية من فخاخ الحشو وشراك التأريخ، فالمقاصد نهر يبحث عن مجرى. ولو أن الباحثين المقاصديين أداروا أقلامهم على هذا المسلك لبلغوا بالمقاصد قاصيتها.

---

(1) زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، ط5، (القاهرة: دار الشروق، عام: 1398 ـ 1979)، ص27

(2) قطب الريسوني، آفاق البحث المقاصدي، مجلة البحوث العلمية، جامعة الجزائر، ع9، 1436 ـ 2015، ص18.

ـ إعادة ترتيب الإشكالات البحثية في الدرس المقاصدي من أجل توجيه الباحثين إلى صياغة جديدة للأهداف والغايات.

ـ ضرورة الانفتاح على مناهج العلوم الإنسانية بعد تحريرها من مقدماتها الوضعية. فالعلم حينما يغيّر العلم من مناهجه يصبح أكثر منهجية على حد قول باشلار [1].

ـ العناية بالمصطلح المقاصدي، فهو موضوع إشكالي يحيل إلى موضوعات مركزية، ولذا فهو بحاجة إلى ندوة خاصة.

ـ تلك هي والآفاق التي آثرت أن أختم بها هذا العمل المتواضع التي أرجو أن يكون فيها ما يفيد القارئ، ويخدم به هذا العلم النديّ.

وأملي أن يؤكد هذا الحوار وشائج الحب، وعلائق المودة، فالعلم رحم بين أهله، يُكمّل بعضهم بعضا

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



(1) Bachelard.Epistémologie.paris.P.U.F.1947.P: 129